حـــــــــوار

الدكتور أحمد جامع ، استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس ، رجل لا ينتمي الى الاحزاب السياسية ، ويحرص دائما على ان يلتزم بامانة العلم من جهة ، وصدق الراى من جهة اخرى ..

وعندما فتح باب النقاش حول مشروع قانون الضرائب على الدخل ، سأل محرر احدى الصحف ((القومية)) الدكتور احمد جامع عن رأيه فى مشروع هذا القانون ، فقال انه لا يوافق عليه لاسباب ثلاثة :

● ان قانون الضرائب على الدخل المعمول به حاليا قد صدر فى سبتمبر ١٩٨١ ، اى منذ أقل من عامين ، ولا يتصور ان يحدث تعديل جوهرى فى ذلك القانون بمثل هذه السرعة لما يعنيه هذا التعديل من زعزعة فى الصميم للاوضاع الضريبية التى يعمل فى ظلها المنتجون ، وهى اوضاع من المفروض أن تتميز باكبر قدر من الاستقرار والاستمرارية ... ان من شأن هذا أن يعدم الثقة فى استقرار الظروف التى يتم فى ظلها النشاط الاقتصادى ..

● ان رفع سعر ضريبة ما لا يعنى حتما زيادة الحصيلة منها بنسبة الزيادة فى سعرها ، ذلك أن لرفع السعر اثرين سلبيين يمنعان من زيادة الحصيلة بنسبة الزيادة فى السعر ، الاثر الاول هو ازدياد الميل للتهرب من الضريبة - ولو جزئيا - بعد ان يشتد عبؤها على الممول ، والاثر الثانى هو الاتجاه للتقليل من حجم النشاط الاقتصادى نفسه للممول بعد ان يجد انه قد حرم من جزء كبير بدرجة مبالغ فيها من دخله مما يعنى أن الضريبة قد أصبحت حافزا سلبيا للنشاط الاقتصادى ..

● وفيما يتعلق بالضريبة العامة على الدخل ، التى تفرض على مجموع الدخول المحققة للممول من كافة فروع الدخل المختلفة بعد أن يكون كل فرع منها قد خضع للضريبة النوعية الخاصة به ، فكان المفروض ان تكون الضريبة العامة على الدخل هى ضريبة العدالة الاجتماعية بمعنى الكلمة ، لكنه للاسف الشديد فان هذه الميزة الكبرى لا تتحقق فى مصر فى الوقت الحاضر بسبب التهرب الموجود على نطاق واسع فى مجال الارباح التجارية والصناعية وكذلك الضريبة على ارباح المهن غير التجارية مما يجعل الممولين الحقيقيين للضريبة العامة على الدخل هم الموظفون الخاضعون لضريبة المرتبات .. وهكذا اصبحت هذه الضريبة - فى ظل التهرب على نطاق واسع من ضريبتى الارباح التجارية والصناعية، والضريبة على أرباح المهن غير التجارية - هى ضريبة للظلم الاجتماعى بدلا من ان تكون ضريبة للعدالة الاجتماعية .. !!

هذه اذن هى الاسباب ((العلمية)) التى يستند اليها الدكتور احمد جامع فى معارضته للقانون الجديد ، وهى اسباب لا تستند الى دوافع جزئية ، او تستهدف احراج أحد او ((تصيد)) الاخطاء لاحد .. !

ومع ذلك فان مسئولا واحدا فى الحكومة لم يكلف نفسه مشقة الرد على راى هذا الاستاذ الجامعى ، الذى يتخرج على يديه كل عام آلاف من الشباب الذين سيكون فى أيديهم أمر الحكم فى مصر فى مستقبل الايام .. !!

اليس من حق هذا الشعب - اذا نشرت ((الصحف القومية)) رايا علميا لاستاذ جامعى - ان يسمع تقييم المسئولين لهذا الراى ، وردهم عليه بالحقائق العلمية ايضا .. ؟!

وتبقى مسألة هامة اخرى ، من حق الشعب ايضا ان يعرف الاجابة عليها :

- هل التعديل الجديد فى قانون الضرائب يتفق ام يتعارض مع توصيات المؤتمر الاقتصادى الذى ضم معظم الخبرات الاقتصادية فى مصر ، والتى ظلت قراراته حتى الان سرا من الاسرار .. ؟!

وهل تلتزم حكومة ((الاغلبية)) بهذه التوصيات ، أم انها تعتبر نفسها فوق كل الخبرات .. وفوق كل الآراء .. ؟!

أحمد طلعت